

السؤال الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ
خالد بن علي آل خليفة وزير العدل
والشؤون الإسلامية ، والمقدم من سعادة
العضو منيرة عيسى بن هندي بشأن الدور
المساند الذي تتولاه الوزارة لذوي الإعاقة
السمعية الذين يتعرضون لظروف تجعلهم
يلجأون للمحاكم ، ويكونون في حاجة
ماسة إلى من يستطيع التواصل معهم في
هذا الشأن ، ورد سعادة الوزير عليه.



MUNEEBA BINT 'ISA SA'AD BIN NEEFOS

عضو مجلس الشورى
MEMBER OF SHURA COUNCIL

التاريخ ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٩

معالي الأستاذ علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

عملاً بنص المادة ١٢٦ من اللائحة الداخلية للمجلس أود توجيه السؤال المرفق إلى
معالي وزير العدل والشئون الإسلامية الشيخ خالد بن علي آل خليفة.. فأرجو من
معاليكم التفضل بإحالة السؤال إلى معاليه للإجابة عليه.



وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

منيرة عيسى بن هندي
عضو مجلس الشورى

Shura Council Chairman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد	
22 OCT 2009	
الرقم: ٣٤	

تم إدخاله في برنامج المتابعة
سم السجل العام وشؤون مكتب المجلس



MUNEERA BINT ISA SALEH BIN HENDI

عضو مجلس الشورى
MEMBER OF SHURA COUNCIL

٢٥ / ١٠ / ٢٠٠٩ م

معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة الموقر
وزير العدل والشئون الإسلامية

تحية طيبة وبعد ،،،

كثير من المجتمعات في الدول المتقدمة أولت إهتماما خاصا بذوي الاحتياجات الخاصة ومنهم المعاقين سمعيا فأنشأت لهم المدارس والمعاهد وفتحت أقساما في الجامعات والكليات تستقطب هذه الفئة من المجتمع التي سلبت منها نعمة السمع ومع هذا لازالت هذه الفئة تمتلك الكثير لتقدمه للمجتمع من مهارات ومهن وقد يكونون من المبدعين فيها .

وعليه لا تنحصر المساواة في الوصول إلى المحاكم بالمواطنين العاديين فقط ، فذوي الإعاقة السمعية يستحقون فرصة اللجوء إلى المحاكم والإدلاء بشهاداتهم في المحكمة ، لكنهم مع هذا لازالوا يواجهون عقبات كثيرة .

فذوي الإعاقة السمعية لا يستطيعون معرفة إجراءات رفع الدعاوي القانونية دون مساعدة ، وقد لا يعرفون إلى أين يتوجهون طلبا للمساعدة أو أنهم قد لا يعرفون حتى أن تلك المساعدة متوفرة ، كما إنه لا يتم الإضغاء في كثير من الأحيان إلى مطالبهم أو أخذها بعين الإعتبار .



فالسؤال الذي نود توجيهه إلى معاليكم هو :

- هل هناك دور مساند تتولاه وزارة العدل والشئون الإسلامية لذوي الإعاقة السمعية الذين يتعرضون لظروف تجعلهم يلجأون إلى المحاكم ويكونون في حاجة ماسة إلى من يستطيع التواصل معهم في هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير ،،،،،

أختكم

منيرة بن هندي
عضو مجلس الشورى

استمارة إجراء



إدراج بنود على جدول أعمال المجلس وهيئة المكتب

التاريخ :

جدول أعمال هيئة المكتب :

من : مكتب صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى إلى : الأمين العام للمجلس

يرجى إدراج البند المرفق/البنود المرفقة على جدول أعمال مكتب المجلس .

مدير مكتب الرئيس

جدول أعمال المجلس :

من : مكتب صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى إلى : الأمين العام للمجلس

يرجى إدراج البند المرفق على جدول أعمال المجلس .

الإجراء :

إخطار المجلس بالإحالة

الإحالة إلى اللجان المختصة :

المدة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

المدة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

المدة لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني

المدة لجنة الخدمات

المدة لجنة المرافق العامة والبيئة

مدير مكتب الرئيس

(1) مختصة (2) لإبداء الرأي للجنة المختصة

عاجل



بمحل الأسئلة الموجهة للسادة الوزراء

رقم: ٣١

التاريخ:


من: مكتب صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى | إلى: هيئة مستشارين للمجلس

الرجاء إبداء ملاحظاتكم إن وجدت على السؤال الموجه من العضو مقدم السؤال قبل عرضه على مكتب المجلس.

ولكم جزيل الشكر،،،

توصية هيئة المستشارين بشأن السؤال:

السؤال هو مرفق في شروط القانونيات


د. أحمد البزري
المستشار القانوني
٢٠٠٩/١٠/٢٥



الرقم: ص.ع. / وم ش ن / 2009
التاريخ: ١٢ نوفمبر 2009م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: إجابة السؤال المقدم من سعادة العضو منيرة عيسى بن هندي

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم (3) المؤرخ في 27 أكتوبر 2009م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو منيرة عيسى بن هندي إلى صاحب المعالي وزير العدل والشئون الإسلامية بشأن هل هناك دور مساند تتولاه وزارة العدل والشئون الإسلامية لدوي الإعاقة السمعية الذين يتعرضون لظروف تجعلهم يلجأون إلى المحاكم ويكونون في حاجة ماسة إلى من يستطيع التواصل معهم في هذا الشأن .

يسرني أن أرفق لمعاليكم إجابة معاليه على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه في هذا الشأن.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،،

انتم

عبد العزيز بن محمد الفاضل

وزير شئون مجلسي الشورى والنواب

Shura Council Chairman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد	
12 NOV 2009	
الرقم: ١٧٢٩١٦١٤	

تم إدخاله في برنامج المتابعة
قسم السجل العام وشئون مكتب المجلس

نسخة إلى:

معالي وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء.
معالي وزير شئون مجلس الوزراء.

S.H



رقم الكتاب: م ٤٥ خ - ٢٠٠٩/٢/٢٦
التاريخ: ٢٣ ذو القعدة ١٤٣٠ هـ
المسائق: ١١ نوفمبر ٢٠٠٩ م

المؤثر **صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح**
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

الموضوع: السؤال المقدم من سعادة العضو منيرة عيسى بن هندي

يطيب لي أن أهدي معاليكم خالص تحياتي وتقديري، وبالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم ٣ المؤرخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩ م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو منيرة عيسى بن هندي حول الدور المساند للوزارة لذوي الإعاقة السمعية الذين يلجأون إلى المحاكم. يسرني أن أرفق لمعاليكم طيه الإجابة على السؤال المشار إليه بعاليه.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والاحترام...

خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزير العدل والشؤون الإسلامية



إجابة

وزير العدل والشؤون الإسلامية على سؤال سعادة العضو منيرة بن هندي عضو مجلس الشورى الموقرين عن الدور المساند للوزارة لذوي الإعاقة السمعية الذين يلجأون إلى المحاكم

بعد أن قدمت سعادة العضو لسؤالها على النحو الذي يوضح حاجة المعاقين سمعياً لإهتمام خاص وبما يستوجب تهيئة الفرصة لهم للجوء إلى المحاكم ومن ثم مساعدتهم في ذلك - وخلصت إلى توجيه السؤال على النحو التالي:-

هل هناك دور مساند تتولاه وزارة العدل والشؤون الإسلامية لذوي الإعاقة السمعية الذين يتعرضون لظروف تجعلهم يلجأون إلى المحاكم ويكونون في حاجة ماسة إلى من يستطيع التواصل معهم في هذا الشأن.

وبادئ ذي بدء فإني أتوجه إلى سعادة العضو الأستاذة منيرة بن هندي بوافر الشكر والتقدير على سؤالها الذي يصب في مسألة الحماية القانونية لذوي الحاجات الخاصة داخل مملكة البحرين.

ومن دور وزارة العدل في هذا الخصوص، فإنه من اللازم الإشارة إلى ما قرره دستور المملكة من أن حق التقاضي مكفول وفقاً للقانون وأن الوزير يتولى الإشراف على شؤون وزارته وتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها وعلى ذلك فإن رسالة وزارة العدل تتمثل أساساً في تهيئة الأجهزة الإدارية والتنفيذية داخل الوزارة حتى يقوم القضاء والنيابة العامة برسالتهم في تطبيق القانون وإرساء العدالة على النحو الذي يضمن المحافظة على الحقوق والحريات في جو من الاستقلالية التامة.

على أن الجدير بالذكر أن تشريعات المملكة تراعي حاجة ذوي الحاجات الخاصة على النحو المعتاد والمأخوذ به في القوانين المقارنة وذلك فيما يتعلق بالأمور التي تخص ساحات القضاء أو الولاية على المال أو النفس ومن ذلك .

- المادة ٨١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٤/١٩٩٦ حيث تقرر أن يؤدي من لا قدرة له على الكلام الشهادة، إذا أمكن أن يبين مراده، بالكتابة أو بالإشارة.
- المادة ١٢٢ من القانون المتقدم يعتبر في حلف الأخرس ونكوله ورده لليمين، إشارته المعهودة إن كان لا يعرف الكتابة.



• وفي قانون الولاية على المال الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٩٨٦/٧ تقرر المادة ٥٢ منه أنه إذا كان الشخص أعمى أو أصم أو أبكم أو أعمى أبكم وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته جاز للمجلس أن يعين له مساعداً قضاياً يعاونه في التصرفات المنصوص عليها في المادة ٣٠ من هذا القانون....

ويكون تعيين المساعد القضائي بناء على طلب شخص المطلوب مساعدته أو ذوي الشأن.

وبحسب المادة ٥٣ من المرسوم بقانون بشأن الولاية على المال المذكور فإنه:

- يشترك المساعد القضائي في التصرفات المشار إليها في المادة السابقة، وإذا امتنع عن الإشتراك... عين شخصاً آخر للمساعدة وفقاً للتوجيهات التي يبينها في قراره... وله أن يأمر بإنفراد المساعد بإجراء التصرف.

هذا ومن الجدير بالذكر أن المادة ٣٠ التي أشارت إليها المادة ٥٢ السالف رصدها تناول كافة التصرفات التي يتصور أن يباشرها كل شخص في حياته والتي من بينها رفع الدعاوى.

ولعل سعادة العضو الموقرة ترى أن في نصوص قانون الولاية على المال السابقة ما قد يطمئنها إلى أن القوانين القائمة تتضمن الأحكام اللازمة لتوفير من يتواصل مع ذوي الإعاقة السمعية ليس فقط عند لجوئهم للمحاكم ولكن أيضاً في المحاكم وأمور حياتهم المالية وغير المالية.

ومع مراعاة ما تقدم فإن المحاكم وكذا كافة الإدارات في الوزارة تعرضاً وتطبيقاً لأحكام القانون الاستعانة بذوي الاختصاص في مجال (لغة الإشارة) في شأن ذوي الإعاقة السمعية وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة والتي تتوافر لديها مثل هذه الخبرات كل ما طلبت المحاكم أو الإدارات ذلك وكذا كل ما طلب الشخص المطلوب مساعدته أو ذوي الشأن ذلك.

أما عن جهود الوزارة التي يمكن أن يستفيد منها ذوو الإعاقة السمعية أنفسهم ومن خلال ذويهم فهي كثيرة - حيث يوجد للوزارة موقع الكتروني على شبكة المعلومات، وكذلك تم ربط شبكة العدالة المعلوماتية بباقي الشبكات المعلوماتية للقطاعات الحكومية وذلك كله يمكن ذوي الإعاقة وذويهم من الوقوف على المعلومات التي تهمهم، كما يمكنهم التراسل وتبادل الوثائق مع قطاعات مرفق العدالة وبخاصة محاكم المملكة جميعها.

حيث يمكن للمعاق وذوية معرفة كيفية رفع القضايا والإجراءات المطلوبة بدءاً من تقديم طلب رفع دعوى جديدة إلى أن تقيّد صحيفة الدعوى بالفعل حيث أن جميع النماذج اللازمة موجودة على الحاسب، وتلك إحدى الخدمات المقدمة من وزارة العدل والشؤون الإسلامية... وليس من شك في أن هذه الخدمة هي أبلغ تعبير عن التواصل مع ذوي الإعاقة وغيرهم في مجال التقاضي.



كما أن الوزارة قدمت خدمة الإستعلام عن القضايا إلكترونياً وقدمت كذلك خدمة إصدار الفرائض والهبات الشرعية حيث يمكن للمعاق سمعياً وذويه طلب نسخة طبق الأصل منها عن طريق بوابة الحكومة الإلكترونية.. وجميع الطلبات تصدرها الوزارة مجاناً للرافعين في الحصول عليها.

وعوداً على بدء فإني أكرر شكري لكم سعادة العضو الموقر الأستاذة منيرة عيسى بن هندي عضو مجلس الشورى الموقر على سؤالكم الحيوي الذي إلى جانب أنه يعكس مدى اهتمامكم بفئة من مواطني المملكة أمر شرعنا الحنيف وتشريعنا البحريني بالأهتمام بها، فإنه كان دافعاً إضافياً لنا في نيتنا بتوظيف أحد المختصين المؤهلين في "لغة الإشارة" ليكون دائماً التواجد في الوزارة لمساعدة ذوي الإعاقة السمعية لدى مراجعتهم إدارات الوزارة وأقسامها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،


خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة
وزير العدل والشؤون الإسلامية